ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Iraqi Parliaments during the Monarchy Era 1925-1933:)Justifications of Formation and Reasons of Dissolution

M. Dr. Amjad Khudair Raheem Muhammad

Faculty of Arts - Department of History

* *Corresponding author: E-mail* :
Amjad.raheem@tu.edu.iq
07703735164

Keywords:
Council
Turn
Parliamentary
Rationale
Solution

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 1 Nov. 2022
Accepted 22 Nov 2022
Available online 23 May 2023
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

Following the British occupation of Iraq in 1917 and the subsequent establishment of the monarchy, Prince Faisal bin Al-Hussein was inaugurated as King of Iraq on August 23, 1921. On October 19, 1922, a Royal Decree was issued to establish the Iraqi Constituent Assembly. The Assembly was tasked with three objectives: enacting Iraqi law (the constitution), enacting the House of Representatives election law, and ratifying the Iraqi-British treaty of 1922. Upon completion of these tasks, he proceeded to implement the monarchy system in Iraq in place of the parliamentary system of government. During the period of 1925-1933, four parliaments were established under the reign of King Faisal I, subsequent to the enactment of the House of Representatives election law on August 2nd, 1924. Consequently, Iraq has been embroiled in a state of political conflict among its politicians, resulting in the legislative authority becoming a casualty of this conflict. Many heads of ministries have formed parliaments and subsequently ordered their dissolution with the king's approval.

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.30.5.1.2023.13

المجالس النيابية العراقية في العهد الملكي 1925-1933
(مسوغات التشكيل وأسباب الحل)

م. د. أمجد خضير رحيم/ كلية الآداب – قسم التاريخ

الخلاصة:

بعد الاحتلال البريطاني للعراق عام 1917، ومن ثَمَ قيام الحكم الملكي على إثر تنصيب الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق في الثالث والعشرين من آب 1921، صدرت الإرادة الملكية في التاسع عشر

من تشرين الأول 1922، بتشكيل المجلس التأسيسي العراقي، لغرض إنجاز المهام الثلاثة التي أوكلت إليهِ، التي تضمنت: تشريع القانون العراقي (الدستور)، وسن قانون انتخاب مجلس النواب، والمصادقة على المعاهدة العراقية – البريطانية لعام 1922. وبعد أنَّ أنجزت تلك المهام، أخذ يعرف نظام الحكم الملكي في العراق بنظام الحكم البرلماني.

لقد تشكلت على إثر إصدار قانون انتخاب مجلس النواب في الثاني من آب 1924 أربعة مجالس نيابية خلال المدة (1925 – 1933)، وكان تشكيلها خلال حكم الملك فيصل الأول. ومن هنا أخذ العراق يعيش حالة الصراع السياسي بين الساسة العراقيين، فكان أنَّ أصبحت السلطة التشريعية ضحية ذلك الصراع، إذ قامَ العديد من رؤوساء الوزارات بتشكيل المجالس النيابية ومن ثَمَ الأمر بحلها وبموافقة الملك.

الكلمات المفتاحية: مجلس، دورة، نيابي، مسوغات، حل

المقدمة

ما يُعرف عن النظام البرلماني أنهُ لا يوجد إلا في إطار الدول الديمقراطية، وبالتالي فهو بحاجة إلى موافقة أفراد الشعب عليه. والنظام البرلماني هو نظام سياسي لشعوب بلغت مرحلة مُعينة من التقدم في عموم المجالات، وتحديداً في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، لِذا فأن التفكير بمحاولة نقلهِ إلى بلدان أخرى لم تصل إلى تلك المرحلة من التطور، يُعد فيهِ الكثير من المحاذير والخطورة. وهذا ما كان قد حدث وأصبح واقعاً مريراً في العراق أبان الحكم الملكي، بعد أنَّ استورد وطبق فكرة ذلك النظام بعد انتهاء الحرب الأولى.

صدرت الإرادة الملكية بانتخاب أعضاء المجلس التأسيسي العراقي عام 1922، الذين بدورهم شرعوا قانون انتخاب مجلس النواب العراقي عام 1925، ليدخل بعد ذلك الساسة العراقيون في مزاجياتهم وصراعاتهم السياسية في ايجاد المسوغات الموجبة لتشكيل المجالس النيابية، ومن ثَمَ طرح الأسباب والمبررات اللازمة لأجلِ حل تلك المجالس.

قُسمَ البحث على محورين، تناول المحور الأول، المحددات الدستورية التي اعتمد عليها مجلس النواب العراقي في إداء مهام عملهِ، التي حددها القانون الأساسي العراقي (الدستور)، وقانون انتخاب مجلس النواب العراقي. في حين تضمن المحور الثاني، ايضاح مسوغات تشكيل المجالس النيابية العراقية خلال المدة (1925 – 1933)، ومن ثَمَ الولوج في الأسباب الموجبة التي أدت إلى حلها، على إثر تصارع القوى السياسية العراقية، تحت غِطاء ورعاية الملك فيصل الأول وتوجيهاتهِ.

تكمن أهمية اختيار الموضوع لِمعرفة كيف كان شكل نظام الحكم الملكي في العراق، وتحديداً في البحث عن المسوغات الموجبة التي تشكلت بموجبها فيها المجالس النيابية الأربع، والأسباب اللازمة التي حُلت فيها تلك المجالس أبان حكم الملك فيصل الأول.

لقد اعتمد البحث على العديد من المصادر التاريخية ذات العلاقة، وكان في مقدمة ذلك مؤلفات المؤرخ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، وتحديداً في جزئيه الثاني والثالث، وكتاب الحياة النيابية في العراق (1925 – 1946) وموقف جماعة الأهالي منها، لمؤلفهِ حسين جميل، وكتاب الصراع على السلطة في العراق الملكي، لِمؤلفهِ نزار توفيق سلطان حسو، هذا فضلاً عن استخدام المطبوعات الحكومية، والموسوعات التاريخية والسياسية. وفي الختام تم تعزيزَ البحث بالخاتمة والاستنتاجات.

المجالس النيابية العراقية في العهد الملكي 1925-1933

(مسوغات التشكيل و أسباب الحل)

أولاً – المحددات الدستورية لعمل مجلس النواب العراقي:

على إثر الاحتلال البريطاني للعراق عام 1917، تبين أنَّ العراق كان يفتقد إلى الأسس الضرورية لإقامة نظام دولة بالصيغة الحديثة المقترحة، إذ أنَّ الهيكل السياسي بأبعادهِ الحديثة المعروفة كان واجهة استقر خلفها مجتمع متخلف يعاني من انتشار الفقر والجهل وبعض التقاليد المناهضة لقيام أسس الدولة الحديثة وبناء أركانها العامة. وجاء إعلان الأمير فيصل الأول[1] ملكاً على العراق في الثالث والعشرين من آب 1921، خطوة أولية نحو إرساء نظام سياسي جديد، إذ أوعز الملك بتشكيل المجلس التأسيسي العراقي عام 1922[2]، لأجلِ إنجاز المهام الثلاثة التي أُسسَ من أجلها والمتمثلة بكل من: سن القانون الأساسي العراقي (الدستور)، وتشريع قانون انتخاب مجلس النواب، والمصادقة على المعاهدة العراقية – البريطانية لعام 1922[3].

وقد صدرت الإرادة الملكية بافتتاح المجلس التأسيسي في السابع والعشرين من آذار 1924، بعد أنَّ تمَ الانتهاء من انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي. وأشار الملك فيصل الأول في خطاب العرش الذي ألقاه في جلسة الافتتاح إلى المهام الرئيسة التي يجب أنَّ يقوم بها أعضاء المجلس، بأنَّ تكون أولى أولوياتهِ، المصادقة على المعاهدة (العراقية – البريطانية) لعام 1922[4]، ومن ثَمَ القيام سن لائحة القانون الأساسي العراقي (الدستور)[5]، وتشريع قانون انتخاب مجلس النواب[6]. وتُعد المهام الجديدة التي كُلفَ بها الملك فيصل الأول المجلس التأسيسي – مخالفة للأصول الدستورية المتعارف عليها – في تطبيق الأعراف والنظم

الدستورية. وقد كان ذلك الخرق نتيجةً للغوط السياسية التي مارستها الإدارة البريطانية على الملك فيصل الأول واجبارهِ على إبرامها والتصديق عليها من قبل المجلس التأسيسي الذي دعا الملك إلى عقدهِ لهذا الغرض[7].

وبعد أنَّ أقرَ المجلس التأسيسي العراقي قانون انتخاب مجلس النواب في الثاني من آب 1924، الذي تضمن اثنتان وخمسون مادة، قامت وزارة ياسين الهاشمي بنشرهِ في الجريدة الرسمية في الثاني والعشرين من تشرين الأول 1924، ليتم بموجبهِ انتخاب أول مجلس نيابي في العراق، إذ صدرت إرادة ملكية في الثاني عشر من تشرين الثاني 1924، حددت الخامس عشر من الشهر نفسه لبدأ العملية الانتخابية التي استكملت في الثالث والعشرين من حزيران 1925[8]. ومن هنا أخذ تشكيل المجالس النيابية في العراق يجري تباعاً وبطريقة الانتخاب غير المباشر وعلى مرحلتين، إذ كان الأهالي ينتخبون ممثلين عنهم ليقوموا بدورهم باختيار أعضاء مجلس النواب من بين عدد الأعضاء من المرشحين[9].

وللنظم البرلمانية هيئات سيادية ثلاث متمثلة بكل من: رئيس الدولة، والسلطة التنفيذية (الوزارة)، والسلطة التشريعية (البرلمان)، يقوم كل منهما في إداء مهام السلطة وفي تثبيت أركان الدولة. وأنَّ السلطة التشريعية منوطة بكل من مجلس الأمة والملك، وأما مجلس الأمة فهو مكون من مجلسي الأعيان والنواب، وتتمتع السلطة التشريعية بثلاثة حقوق: حق وضع القوانين، وحق التعديل، فضلاً عن حق الإلغاء[10].

وما يمكن أنَّ يشار إلى وقد ينتهي الأمر إلى تحقيق هيمنة رئيس الدولة، أو هيمنة الوزارة، أو هيمنة مجلس النواب. ففي النوع الأول، يبرز دور رئيس الدولة حينما يكون ذا شخصية قوية، غير قانع بالدور المقرر له دستورياً، فيعمد عند إذاً إلى تجاوزهِ وفرض هيمنتهِ على الهيئتين الأخرين. ومِما يساعده على تحقيق هذا الأمر، كونهُ منتخب انتخاباً شعبياً مباشراً، أو لأنهُ صاحب تاريخ وطني حافل، أو كونهِ ملكاً وارثاً لعرشهِ من جهة ما، فضلاً عن كون الحياة الحزبية ضعيفة أو منعدمة من جهة أخرى[11].

أما هيمنة الوزارة، فأنها تتحقق في ظل وجود حزبين، إذ يتقاسم العمل السياسي حزبان قويان ومنظمان، فإذا فاز أحدهما في الانتخابات البرلمانية، فأن على رئيس الدولة أنَّ يكلف رئيسه بتأليف الوزارة، والتي تؤلف عادة من الأعضاء البارزين في الحزب الفائز، فتصبح الوزارة عندئذ، الهيئة المسيطرة في النظام، إذ أنَّ أعضاؤها هم الذين يقودون الحزب ويوجهون الأكثرية في البرلمان، وليس من المعقول أنَّ تخالف تلك الأكثرية زعماءها، وهذا ما سيحقق الاستقرار السياسي الذي مردهُ الانسجام القائم بين أعضاء الوزارة بحكم انتمائهم إلى حزب واحد، وللأكثرية التي يتمتع بها في البرلمان. وبذات الوقت، فأن ذلك الأمر سيضعف من دور رئيس الدولة في اختيار شخصية رئيس الوزراء[12].

والذي يجب التنويه عليه أنَّ هيمنة البرلمان تتحقق على الوزارة حينما تكون الأحزاب عديدة ومتناحرة، إذ سينجم عن ذلك عدم تمكن الأحزاب من الحصول على أكثرية مقاعد البرلمان، وبالتالي عجزِهِ عن تأليف وزارة متجانسة في عدد أعضائها، فيصار عندئذ إلى إقامة ائتلافات حزبية داخل قبة البرلمان، ومن ثَمَ تكوين وزارة ائتلافية غير متجانسة تخضع للتكتلات الحزبية داخل البرلمان. ونظراً لكون تلك التكتلات السياسية آنية وغير ثابتة، فأن الوزارة المنبثقة عنها ستتغير وتتبدل أيضاً تبعاً لتغيرها وتبدلها، وأنَّ أية وزارة من ذلك النوع سوف لن نستطيع مواجهة البرلمان مواجهة جدية، لكونها تضم ممثلين عديدين ومن أحزاب مؤتلفة[13].

وتم تقسيم العراق على ثلاث دوائر انتخابية، شمالية، ووسطى، وجنوبية، وعُدَ اللواء (المحافظة) دائرة انتخابية. وحدد الدستور العراقي عدد أعضاء مجلس النواب عند بداية تشكيلهِ بـ (88) نائباً، إلا أنَّ تلك الأعداد كانت قد أخذت بالتزايد تبعاً للزيادات السكانية التي طرأت على نفوس العراق، إذ أصبح عدد النواب (108) نائباً عام 1935. وكان النائب يُعد ممثلاً لعموم المناطق وليس لمنطقتهِ التمثيلية حصراً[14].

وبموجب الباب الثالث الذي خصصه القانون الأساسي العراقي للسلطة التشريعية، تم تحديد مدة الدورة النيابية بأربعة أعوام، في كل عام يُعقد اجتماع واحد، ومدة الاجتماع ستة أشهر. وفي كل دورة انتخابية كانت تعقد فيها اجتماعات نيابية عدة، قسمٌ منها كان يُعقد بصورة اعتيادية فيسمى بالاجتماع الاعتيادي، والقسم الآخر بصورة غير اعتيادية ويسمى بالاجتماع غير الاعتيادي، يطرح فيها أعضاء المجلس المسائل التي تهم الشأن الداخلي في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن تناول جانب العلاقات الخارجية[15].

وتضمن الباب الثالث أيضاً عمل مجلس النواب يتكون بالانتخاب بنسبة نائب واحد عن كل عشرين ألف نسمة من الذكور[16]. ويجتمع مجلس النواب أربعة اجتماعات عادية، لكل سنة اجتماع يبدأ في اليوم الأول من شهر تشرين الثاني الذي يعقب الانتخابات وبدعوة من الملك، وإذا لم يدع المجلس إلى ذلك الاجتماع فأنه يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور، ويبدأ عندئذ بعقد اجتماعهِ العادي على مدى أربعة أشهر، إلا إذا حل الملك المجلس قبل ختام تلك الدورة، أو إذا طالت مدة الاجتماع لأجلِ اتمام المهام الضرورية، على أنَّ لا تزيد تلك المدة عن ستة أشهر. وللمجلس أنَّ يؤجل عقد جلساتهِ من حين إلى آخر وفقاً لِنظامهِ الداخلي، وعلى المجلس أنَّ يؤجل عقد جلساتهِ أيضاً إذا أمر الملك بذلك على أنَّ لا تتجاوز ثلاث مرات في كل اجتماع إلى مدة لا تتجاوز الشهرين[17].

رأينا بعد أنَّ تم افتتاح المجلس التأسيسي العراقي، أنَّ الملك فيصل الأول كان قد قام بمخاطبة أعضاء المجلس المنتخبين، موجهاً أنظارهم إلى أهمية إنجاز المهام الثلاثة التي أوكلت إليهم، مؤكداً في أول الأمر على البت في المعاهدة العراقية – البريطانية لِعام 1922، ومن ثَمَ القيام من بعد ذلك بسن الدستور العراقي، لأجلِ تأمين حقوق الأفراد والجماعات، فضلاً عن تشريع قانون انتخاب مجلس النواب، للبدء في ممارسة الحياة النيابية في العراق.

ثانياً – المجالس النيابة العراقية – مسوغات التشكيل و أسباب الحل (1925– 1933) :

تشكلت خلال المدة (1925– 1933) أربعة مجالس نيابية (دورات إنتخابية)، بدءاً من المجلس النيابي الأول الذي تشكل في السادس عشر من تموز 1925، وانتهاءً بالمجلس النيابي الرابع الذي تشكلَ في الثامن من آذار 1933. وقد تشكلت تلك المجالس أبان تولى الملك فيصل الأول حكم العراق أثناء تلك المدة. وكان لتلك المجالس النيابية المسوغات اللازمة عند تشكيلها، ومن ثَمَ الأسباب الموجبة عند الشروع بحلها أيضاً. وهذا ما سنراه في سياق الحديث اللاحق عن تلك المجالس.

– المجلس النيابي الأول – الدورة النيابية الأولى (16 تموز 1925 – 28 أيلول 1928):

ولما كانت وزارة ياسين الهاشمي الأولى قد اتمت انتخاب أعضاء المجلس النيابي الأول في الثامن من حزيران 1925، قبل أنَّ تستقيل في الحادي والعشرين من حزيران 1925، استصدرت وزارة عبد المحسن السعدون[18] ، إرادة ملكية بافتتاح المجلس وعقد اجتماع غير اعتيادي في السادس عشر من تموز 1925، وفيه تم انتخاب رشيد عالي الكيلاني رئيساً لذلك المجلس[19].

انفض الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس النواب في التاسع والعشرين من تشرين الأول 1925، بعد أنَّ عقد في ذلك الاجتماع (46) جلسة، ومن ثم عقد المجلس اجتماعه الاعتيادي الأول في الأول من كانون الأول 1925. وفي جلسة الثامن من مايس 1926، حصلت مشادة كلامية بين رئيس مجلس النواب رشيد عالي الكيلاني[20] وصبيح نشأت[21] وزير المالية، استقال على إثرها رشيد عالي الكيلاني، فتم انتخاب وزير الداخلية حكمت سليمان[22] رئيساً جديداً لمجلس النواب. وحينما عقدَ مجلس النواب اجتماعه الاعتيادي الثاني في الأول من تشرين الثاني 1926، رشحت الوزارة من جديد حكمت سليمان لرئاسة مجلس النواب، ومن جانبهِ رَشَّحَ رشيد عالي الكيلاني نفسه لهذا المنصب أيضاً، وكانت النتيجة أنَّ فاز رشيد عالي الكيلاني برئاسة المجلس، بعد أنَّ حصل على (44) صوتاً مقابل (34) صوتاً لحكمت سليمان. وقد أنهى ذلك الاجتماع في الثلاثين من نيسان 1927، بعد أنَّ مُدد مرتين مدة شهر كامل، بعد أنَّ عقد فيه (54) جلسة.

ولما كان لدى الوزارة عددٍ من اللوائح القانونية التي تتطلب تشريعاً مستعجلاً، صدرت الإرادة الملكية بدعوة مجلس النواب إلى عَقد اجتماع غير اعتيادي جديد في الثالث من أيار 1927. وقد انتهت مدة ذلك الاجتماع في الثامن من حزيران من العام نفسه بعد أنَّ عقد (24) جلسة[23]. ومن ثَمَ عَقدَ مجلس النواب اجتماعه الاعتيادي الثالث من دورتهِ الأولى في الأول من تشرين الثاني 1927[24].

لقد عَدَّ عبد المحسن السعدون أنَّ نتيجة انتخاب رشيد عالي الكيلاني دون مرشح الوزارة حكمت سليمان رئيساً لمجلس النواب بمثابة عدم ثقة بوزارتهِ من قبل محلس النواب، فقدمَ استقالتهِ في يوم الانتخاب، في الأول من تشرين الثاني 1926[25]. وبعد أنَّ استقالت وزارة عبد المحسن السعدون الثانية على إثر تلك الانتخابات، كلف الملك عبد المحسن السعدون بتشكيل الوزارة من جديد، إلا أنه كان قد أشترط لقبول ذلك التكليف الموافقة على حل مجلس النواب القائم الذي خذلهُ، والشروع في انتخاب مجلس نيابي جديد، ولما لم يقر الملك ذلك الشرط، قامَ بتكَلّيفَ جعفر العسكري[26]، تأليف الوزارة الجديدة ، فألفها في الحادي والعشرين من تشرين الثاني من العام نفسه. ولغرض إشغال مقعد رئاسة مجلس النواب بعد أنَّ عُينَ رشيد عالي الكيلاني وزيراً للداخلية في تلك الوزارة، تم انتخاب عبد المحسن السعدون رئيساً لذلك المجلس[27].

لم تطلب وزارة جعفر العسكري حل مجلس النواب القائم حتى استقالت في الثامن من كانون الثاني 1928، فكلف الملك فيصل الأول في اليوم نفسه، عبد المحسن السعدون بتشكيل الوزارة الجديدة، إلا أنَّ عبد المحسن السعدون كان قد اشترط من جديد لأجلِ القبول بهذا التكليف، الحصول على الموافقة المسبقة بحل مجلس النواب القائم. وقد وافق الملك فيصل الأول على الطلب وفي إجراء الانتخابات النيابية الجديدة، فألف عبد المحسن السعدون وزارته الثالثة في الرابع عشر من كانون الثاني من العام نفسه [28].

مِما تقدم، تبين لنا أنهُ بعد أنَّ تم إقرار قانون انتخاب مجلس النواب، تم تكليف ياسين الهاشمي بتشكيل الوزارة وإجراء الانتخابات النيابية، لأجلِ إقامة أول مجلس نيابي في العراق. وبعد أنَّ أنجزت الوزارة تلك الانتخابات، صدرت الإرادة الملكية بافتتاح مجلس النواب في السادس عشر من تموز 1925، بعد أنَّ كُلِّفَ عبد المحسن السعدون بتأليف الوزارة الثانية. وكان هذا مُسوغاً لتشكيل أول مجلس نيابي في العراق. وحينما كُلِّفَ عبد المحسن السعدون بتأليف الوزارة الثالثة على إثر استقالة وزارة جعفر العسكري، اشترط عبد المحسن السعدون على الملك فيصل الأول حل مجلس النواب القائم واستبدالهِ بمجلس نيابي آخر جديد، بعد أنَّ رفضَ مرشح وزارتهِ السابقة حكمت سليمان رئيساً لذلك المجلس، وهذا السبب بحد ذاتهِ يُعد مسوغاً قانونياً لحل مجلس النواب الأول.

- المجلس النيابي الثاني - الدورة النيابية الثانية (19مايس 1928 - 1تموز 1930) :

حصلت وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة التي تشكلت في الرابع عشر من كانون الثاني 1928، على الإرادة الملكية بحل مجلس النواب الأول في الثامن عشر من الشهر نفسه. وفي الثاني والعشرين من الشهر نفسه أيضاً، طلبت وزارة الداخلية من متصرفي الألوية (المحافظات)، الاستعداد للشروع في إجراء الانتخابات النيابية الجديدة[29]. وفي التاسع من أيار 1928 تم انتخاب المجلس النيابي الثاني برئاسة عبد العزيز القصاب[30]. وفي الثالث عشر من الشهر نفسه صدرت الإرادة الملكية بدعوة أعضاء مجلس النواب إلى عقد اجتماع غير اعتيادي، استمر حتى الثامن والعشرين من أيلول 1928، عقد في ذلك الاجتماع (51) جلسة[31]، ولما حل اليوم الأول من تشرين الثاني من العام نفسه، دُعيَّ مجلس النواب إلى عقد الاجتماع الاعتيادي الأول، الذي استمر في عقد جلساتهِ النيابية حتى الرابع من حزيران 1929، بعد أنَّ عَقدَ (60) جلسة، وفيهِ جَدَّدَ أعضاء مجلس النواب انتخاب عبد العزيز القصاب رئيساً لهُ[32].

وفي العشرين من كانون الثاني 1929 قَدَّمَ عبد المحسن السعدون استقالة وزارتهِ الثالثة لأسباب تتعلق بمفاوضاتها مع ممثلي الحكومة البريطانية حول تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقتين بمعاهدة عام 1922[33]، فَكُلِّفَ توفيق السويدي[34] بتشكيل الوزارة الجديدة في الثامن من نيسان 1929، التي كان أغلب أعضائها من المنتمين إلى حزب التقدم، فاستقالت هي الأخرى في الخامس والعشرين من آب 1928[35]، فكُلِّفَ من جديد عبد المحسن السعدون بتشكيل الوزارة الرابعة في التاسع عشر من أيلول 1929، إلا أنهُ قام بإنهاء حياتهِ منتحراً في الثالث عشر من تشرين الثاني 1929، فتم تكليف ناجي السويدي[36] بتشكيل الوزارة الجديدة في الثامن عشر من تشرين الثاني 1929، إلا أنها قدمت استقالتها هي الأخرى في التاسع من آذار 1930، لأسباب تتعلق بالعلاقات العراقية - البريطانية، ولأن الملك فيصل الأول كان قد أوقفَ عدداً من قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بتخمينات الميزانية، مِما أدى ذلك إلى تأخير عرضها على مجلس الأمة، بالرغم من انقضاء مدة اجتماع المجلس الحالي وشطراً من مدة التمديد[37].

خلفت وزارة ناجي السويدي المستقيلة وزارة جديدة ألفَّها نوري السعيد[38] في الثالث والعشرين من آذار 1930، وكانت المهمة الأساسية التي كُلفت بها تلك الوزارة، القيام بعقد معاهدة جديدة مع بريطانيا تحل محل معاهدة عام 1922. وقد تضمن الكتاب الذي رفعه نوري السعيد إلى الملك، المطالبة بحل مجلس النواب القائم، وتشكيل مجلس نيابي جديد يكون مؤيداً لوزارتهِ، فكان له ما أراد[39].

وتجدر الاشارة إلى أنَّ مجلس النواب كان قد شَرعَ في عقد جلساتهِ النيابية خلال الاجتماع الاعتيادي الثاني في الثاني من تشرين الثاني 1929. وفي التاسع عشر من شباط 1930 استصدرت وزارة ناجي

السويدي، إرادة ملكية بتمديد أجلِ ذلك الاجتماع لشهرين قادمين، لأجلِ إتمام الأعمال المثبتة في جدول أعمال المجلس. وحينما شَكَّلَ نوري السعيد وزارتهِ الأولى في الثالث والعشرين من آذار 1930، أدركَ أنهُ لن يستطيع مواجهة المجلس القائم بأكثريتهِ التقدمية، لِذا فقد بادرَ أولاً إلى تأجيل عقد جلساتهِ ومن ثَمَ عَمدَ إلى حلهِ لاحقاً، بحجة استفتاء مجلس الأمة على المعاهدة الجديدة، فقامت وزارتهِ باستصدار إرادة ملكية في إنهاء مدة التمديد في الرابع والعشرين من آذار 1930، بحجة وجود أشغال مستعجلة تخص تأليف الوزارة الجديدة، وقام أيضاً بتأسيس حزبٍ برلماني باسم حزب العهد العراقي في الرابع عشر من تشرين الثاني 1930، لأجلِ مساندة وتأييد أعمال وزارتهِ[40] .

وكما رأينا، فقد جاء تشكيل المجلس النيابي الثاني بطلب من عبد المحسن السعدون حينما كُلِّفَ بتشكيل الوزارة الثالثة، على إثرَ رفض أعضاء المجلس النيابي الأول الموافقة على ترشيح ممثل الوزارة حكمت سليمان واختيار رشيد عالي الكيلاني بديلاً عنه، فكان ذلك مُسوغاً لتشكيل المجلس النيابي الثاني. في حين جاء حل مجلس النواب الثاني بطلب من نوري السعيد على إثر تكليفهِ بتشكيل الوزارة الأولى، بحجة إقدام العراق على عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا، التي من خلالها يمكن ادخال العراق في عصبة الأمم، وهذا لا يتحقق إلا بتشكيل مجلس نيابي جديد، فضلاً عن قيام نوري السعيد بتأليف حزب سياسي لأجلِ الحصول على الغالبية المريحة التي ستسهل تمرير تلك المعاهدة والمصادقة عليها، وفي مساندة أعمال الوزارة.

- المجلس النيابي الثالث - الدورة النيابية الثالثة (1 تشرين الثاني 1930 - 5 تشرين الثاني 1932):

كان قد تقرر بأن يكون موعد الشروع في إجراء الانتخابات العامة للمجلس النيابي الجديد في العاشر من تموز 1930، لِذا فقد أبرقت وزارة الداخلية إلى متصرفي الألوية أنَّ يشرعوا في تهيئة المراسيم اللازمة لإجراء هذهِ الانتخابات على أن تنتهي في العاشر من أيلول، أي خلال شهرين[41]. وبعد أنَّ أُجريت انتخابات المنتخبين الثانويين في معظم الألوية العراقية، تم تعيين العشرين من تشرين الأول 1930 موعداً لانتخاب أعضاء مجلس النواب. وابتداءً من العاشر من الشهر نفسه، تقلد رئيس الوزراء نوري السعيد فضلاً عن منصبهِ منصب وزير الداخلية بالوكالة، ليدير دفة الانتخابات بنفسهِ، بعد أنَّ أعلن المعارضون أسماء مرشحيهم، وبعد أنَّ قرروا أيضاً مزاحمة الحكومة التي سيقودها نوري السعيد في عدد الكراسي النيابية التي يرومون الحصول عليها، فقام نوري السعيد بالتمهيد لتلكَ الانتخابات من أجلِ الحصول على أكبر عدد من

النواب المؤيدين لوزارتهِ وللأعمال التي تنوي إنجازها، فبادرَ لأجلِ اتمام تلك المهمة إلى تعيين مَن يعتمد عليهم لإدارة دفة الانتخابات وبما يصبو إليهِ[42].

افتتح المجلس النيابي الجديد في دورتهِ الانتخابية الثالثة، جلسات اجتماعهِ الإعتيادي الأول في الأول من تشرين الثاني 1930، وقد أُجِّلَ هذا الاجتماع لمدة (21) يوماً، بدءاً من السابع من شباط 1931 ثم إستأنف عمله النيابي في الثامن والعشرين من الشهر نفسه. وفي الثامن عشر من أيار من العام نفسه، صدرت الإرادة الملكية بفض اجتماعات مجلس النواب بعد أنَّ عقد (67) جلسة خلال ذلك الاجتماع الذي دام ستة أشهر. ولأجلِ تمشية عددٍ من اللوائح القانونية المستعجلة، صدرت الإرادة الملكية الجديدة في الثالث والعشرين من أيار، بدعوة مجلس النواب إلى عقد اجتماع فوق العادة (غير اعتيادي). وقد أنجز المجلس خلال ذلك الاجتماع الأعمال المستعجلة خلال عشرة أيام فقط، فصدرت حينها الإرادة الملكية في الثاني من حزيران 1931 بإنهاء ذلك الإجتماع[43]. وفي الأول من تشرين الثاني 1931، جرت حفلة افتتاح مجلس النواب للبدء في عقد جلسات الاجتماع الإعتيادي الثاني [44].

كانت المادة الرئيسة التي تضمنها منهاج وزارة نوري السعيد الثانية التي تشكلت في التاسع عشر من تشرين الأول 1931، السعي في إدخال العراق عضواً في عصبة الأمم[45]، وبعد أنَّ تم هذا القبول في الثالث من تشرين الأول 1932، على إثر عقد معاهدة عام 1930[46]، تقدم نوري السعيد بكتاب استقالة وزارتهِ إلى الملك فيصل الأول في السابع والعشرين من الشهر نفسه[47]. وفي الأول من تشرين الثاني من العام نفسه جاء موعد افتتاح مجلس النواب في اجتماعهِ الثالث من دورتهِ الانتخابية الثالثة، فأعربت السفارة البريطانية في العراق عن رغبتها في أنَّ يتم هذا الافتتاح على يد وزارة نوري السعيد الثانية المستقيلة، ليعرض فيه نوري السعيد نتائج الأعمال الكبيرة التي أنجزتها وزارتهِ، ومنها دخول العراق عضواً في عصبة الأمم، وفي حينهِ لم تكن الوزارة الجديدة قد تشكلت[48].

لقد كان الملك فيصل الأول يتبع سياسة خاصة في حفظ التوازن بين السياسيين العراقيين القائمين على الحكم في العراق، وبين الطبقة السياسية المعارضة فيه، فكان يُقرب أقطاب المعارضة حيناً، ويبعدهم حيناً آخر. وقد لاحظ أنَّ وزارتي نوري السعيد الأولى والثانية قد تعرضتا إلى الانتقادات القاسية والطعون اللاذعة، فرأى أنه لا بد من إجراء تعديلات جديدة في سياسة الدولة، بعدما انتهت مهمة نوري السعيد بدخول العراق في عصبة الأمم، لأجلِ إشعار الرأي العام السياسي والشعبي أنَّ العراق قد انتقل من عهد إلى عهد،

لا سيما وأنَّ نوري السعيد كان قد أصابهُ الغرور السياسي، إذ أصبح يرى نفسه أنهُ هو الشخص الوحيد الذي يمكنهُ إدارة دفة الحكم في العراق دون غيرهِ من الساسة العراقيين الآخرين[49].

وبعد أنَّ قَدَّمَ نوري السعيد استقالة وزارتهِ الثانية في السابع والعشرين من تشرين الأول 1932 على إثر دخول العراق في عصبة الأمم، وبعد أنَّ صادق مجلس النواب بأغلبية الأصوات على معاهدة عام 1930[50] في جلسة السادس عشر من تشرين الثاني 1930، كَلَّفَ الملك فيصل الأول ناجي شوكت[51] بتشكيل الوزارة، كي تتولى حل المجلس النيابي القائم، ومن ثُمَ تشرع في انتخاب مجلس نيابي جديد، تمثل فيهِ جميع الأحزاب السياسية العراقية[52].

كان نوري السعيد قد قام بجمع أعضاء مجلس النواب، لأجلِ اسناد سياسة وزارتيهِ الأولى والثانية والسير بالبلاد وفق الخطط التي رسمها في منهاجهِ السياسي، إلا أنه قدم استقالة وزارته الثانية بعد دخول العراق في عصبة الأمم، لتحل محلها وزارة جديدة ألفها ناجي شوكت، كان لابد من حل مجلس النواب القائم، والشروع في إجراء انتخاب مجلس نيابي جديد، تتمثل فيهِ إرادة البلاد السياسية تمثيلاً جديداً، لا سيما وأنَّ الملك فيصل الأول كان يرغب في الحد من النفوذ والهوس السياسي الذي أصبح طاغياً لدى نوري السعيد. وحينما علمَ نوري السعيد بعزم الوزارة الجديدة على حل المجلس النيابي القائم، أدرك ما تنطوي عليهِ هذهِ اللعبة، فقام وقصد بنفسهِ مجلس الوزراء، عارضاً على ناجي شوكت، استعدادهِ لأجلِ وضع الأكثرية النيابية المتمثلة في حزب العهد تحت تصرف وزارتهِ، على أنَّ يبقى المجلس قائماً فلا يُمس بالحل، إلا أنَّ فكرة الحل كانت قد تقررت وبموافقة الملك فيصل الأول[53].

ولما فشل نوري السعيد في إقناع ناجي شوكت بالإبقاء على مجلس النواب، أراد من جانبهِ عرقلة تنفيذ الإرادة الملكية القاضية بحلهِ عن طريق الإخلال بنصاب الاجتماع، إذ لم يحضر نواب حزب العهد الجلسة التي يراد فيها تنفيذ الإرادة الملكية بالتصويت على حل مجلس النواب القائم، على الرغم من انتظار رئيس مجلس النواب حضورهم لِمدة ساعتين، ودعوتهم إلى وجوب تلقيها وسماعها مراراً، الأمر الذي اضطر فيهِه وزير العدلية جميل الوادي[54] إلى إلقاء مضمون الارادة الملكية على ثلاثة عشر نائباً فقط من الذين حضروا جلسة البرلمان [55].

مِما تقدم، كان نوري السعيد قد حصل على موافقة الملك فيصل الأول في حل المجلس النيابي الثاني لأجلِ إسناد سياسة وزارتيهِ الأولى والثانية وتحديداً في تمرير المعاهدة الجديدة لعام 1930 بين العراق وبريطانيا، لأجلِ إدخال العراق عضواً في عصبة الأمم. فلما أسفرت سياستهِ عن تحقيق وإنجاز هاتين المهمتين، كان لزاماً عليه أنَّ يقدم استقالة وزارتهِ الثانية على الرغم من وجود الأكثرية النيابية من حزب العهد

الوطني المؤيدة لوزارتهِ. وبعد أنَّ عُهِّدَ إلى ناجي شوكت بتشكيل الوزارة الجديدة، كان لابد من حل مجلس النواب القائم (الثالث) والشروع في إجراء انتخابات نيابية جديدة، تتمثل فيها إرادة الوزارة الجديدة، لا سيما وأنَّ الملك فيصل الأول كان يرغب رغبة ملحة في تقييد صلاحيات نوري السعيد والحد من نفوذهِ وهوسهِ السياسي، وحينما شعر نوري السعيد بعزم وإصرار الوزارة الجديدة على حل مجلس النواب القائم، أدرك ما تنطوي عليهِ اللعبة السياسية، قام وقصد مجلس الوزراء بنفسهِ، عارضاً على ناجي شوكت استعدادهِ لوضع الأكثرية النيابية المتمثلة بحزب العهد الوطني تحت تصرفهِ، على أنَّ يبقى ذلك المجلس قائماً ولا يُمس بالحل، إلا أنَّ فكرة الحل كانت قد تقررت بعد صدور الإرادة الملكية. وكان سبب حل المجلس النيابي الثالث مُسوغاً لأجلِ تشكيل المجلس النيابي الرابع.

- المجلس النيابي الرابع – الدورة النيابية الرابعة (8 آذار 1933 – 4 أيلول 1934):

بموجب المادة ال (40) من القانون الأساسي العراقي: "**إذا حُلَ مجلس النواب يجب أنَّ يُبدأ بإجراء الانتخابات النيابية مُجدداً، ويدعى المجلس الجديد إلى الاجتماع بصورة غير اعتيادية في مدة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ الحل**[56].

وبالاستناد إلى الإرادة الملكية التي صدرت في الثامن من تشرين الثاني 1932 القاضية بحل مجلس النواب القائم الذي جاءت بهِ وزارة نوري السعيد الأولى، أصدرت وزارة الداخلية أوامرها إلى متصرفي الألوية العراقية بالشروع في إجراء الانتخابات النيابية لتشكيل المجلس النيابي الجديد في دورتهِ النيابية الرابعة في العاشر من كانون الأول 1932[57].

وبعد أنَّ اكتملت الانتخابات النيابية، صدرت الإرادة الملكية في الثامن من آذار 1933، بدعوة المجلس النيابي الجديد إلى عقد اجتماع غير اعتيادي، فاجتمع المجلس في ذلك اليوم وانتخاب جميل المدفعي[58] رئيساً للمجلس[59]. وخلال تلك الانتخابات النيابية لم يَقُّم ناجي شوكت بتأليف حزب سياسي لا قبل إجراء الانتخابات ولا بعدها، وإنما قامَ بتأليفَ كتلة نيابية سميت بـ (الكتلة البرلمانية)، وكان عددها (72) نائباً[60].

وكان رئيس الوزراء ناجي شوكت قد تعهد للملك فيصل الأول بإجراء تعديلات أساسية على أعضاء وزارته بعد أنَّ يتم انتخاب مجلس النواب الجديد، فلما أنجزت الوزارة الانتخابات، أعرب الملك فيصل الأول عن رغبتهِ في أنَّ يتم اشراك كل من: ياسين الهاشمي، وحكمت سليمان، ورستم حيدر[61]، ونوري السعيد،

قبل أنَّ يلتئم مجلس النواب الجديد، لتستطيع الوزارة مجابهة المجلس النيابي الجديد بعناصر مشهودٌ لها بالكفاءةِ وبُعد النَّظر، فرد ناجي شوكت على مقترح الملك فيصل الأول، أنهُ يرى أنَّ يفسح المجال أمام جلالتهِ لتكوين وزارة جديدة تُحقق رغباتهِ السامية، فأجابهُ الملك أنهُ لا يرى رئيساً صالحاً للوزارة في الوقت الحالي سوى أحد شخصين: ناجي شوكت أو رشيد عالي الكيلاني، فأنَّ أصرَّ الأول على التخلي عن المسؤولية، فلا مناص من أنَّ يكون وزيراً للداخلية في وزارة يؤلفها الثاني[62].

ولا شك في أنَّ الملك فيصل الأول كان وراء الحملة القاسية التي شنها المعارضون من حزب الاخاء الوطني ضد وزارة ناجي شوكت في مجلس النواب، فلم يرى ناجي شوكت من بُد سوى التخلي عن رئاسة الوزارة، فضلاً عن أنهُ كان قد رفض التعاون مع وزارة يؤلفها الاخائيون، فرفع إلى الملك فيصل الأول كتاب استقالة وزارتهِ في الثامن من آذار 1933[63]. فتم تأليف الوزارة الجديدة برئاسة رشيد عالي الكيلاني، التي في عهدها توفي الملك فيصل الأول في مدينة برن السويسرية في الثامن من أيلول 1933، فانتقل العرش إلى ولي العهد الأمير غازي[64]، فكُلِّفَ رشيد عالي الكيلاني من جديد بتشكيل الوزارة ومن الأعضاء أنفسهم[65].

وعملاً بأحكام القانون الأساسي العراقي، صدرت الإرادة الملكية بدعوة مجلس النواب إلى عقد اجتماع غير اعتيادي في الحادي عشر من أيلول 1933، لإجراء مراسيم إداء اليمين القانوني من قبل الملك غازي، التي نص عليها القانون الأساسي العراقي في المادة (21)[66].

الوزارة الجديدة برئاسة رشيد عالي الكيلاني لم تلق معارضة عند تشكيلها في مجلس النواب، فضلاً عن أنَّ المجلس لم يمتنع عن التصديق على أي من مشروعات قوانينها، أو أنَّ يوجدَّ لها صعوبات أثناء عملها، إلا أنَّ رشيد عالي الكيلاني طالب الملك غازي بالموافقة على حل مجلس النواب القائم، وإجراء انتخابات جديدة[67]، بحجة أنَّ الظروف العصيبة التي تجتازها المملكة بعد وفاة الملك فيصل، تتطلب مؤازرة فعلية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، إلا أنَّ السفير البريطاني حَذَّرَ الملك غازي من إجراء انتخابات جديدة، لئلا تبتعد عن مجلس النواب العناصر الحكومية ويزداد معها نفوذ الإخائيين. وفي الوقت نفسه خاطب الأمير عبد الله من عَمَّان الملك غازي، قائلاً: "**إنَّ عليك أنَّ لا تحل مجلس النواب تحت أي ظرفٍ كان، وإلا ستظهر الحاجة إلى إعادة الانتخابات وعندها ستواجه الصراعات الحزبية**"[68].

الملك غازي قَبلَ أنَّ يرفض طلب حل مجلس النواب، كان قد اجتمع بأعضاء الوزارة، وألمحَ إلى أنهُ قد تأكد لديهِ أنَّ المجلس النيابي لم يظهر منه ما يدل على عدم تأييدهِ لأعمال الوزارة، ومن هنا كان على الوزارة إما أنَّ تنسحب من الحكم أو أنَّ تنزل عند رأي الملك في رفض طلب حل مجلس النواب، فاختارت

الاستقالة سبيلاً للتخلص من المأزق الذي وقعت فيه. وحينما كُلِّفَ علي جودت الأيوبي[69] بتشكيل الوزارة الجديدة في السابع والعشرين من آب 1934، استحصل على موافقة الملك غازي بحل مجلس النواب القائم في الرابع من أيلول من العام نفسه[70].

مِما تقدم، رأينا أنه بعد أنَّ تم حل مجلس النواب الثالث، كان حلهِ مُسوغاً من أجلِ تشكيل المجلس النيابي الرابع، بطلب من قبل ناجي شوكت، حينما كُلِّفَ بتشكيل الوزارة وبموافقة الملك فيصل الأول، إلا أنهُ حينما كُلِّفَ رشيد عالي الكيلاني بتشكيل الوزارة، رَفضَ الملك غازي طلبهِ بحل مجلس النواب الرابع، وكان ذلك بإشارة من السفير البريطاني في العراق والأمير عبد الله في الأردن، خوفاً من حدوث الصراعات السياسية في العراق وتحديد من قبل الإخائيين، في حين رأينا أنَّ الملك غازي كان قد وافق على حل المجلس الرابع المذكور، حينما طالبهُ بذلك علي جودت الأيوبي، بعد أن كُلِّفَ بتشكيل الوزارة الجديد، وبهذا سَيُعَّدَ حل ذلك المجلس بمثابة مُسوغ لأجلِ تشكيل المجلس النيابي اللاحق (الخامس).

الخاتمة و الاستنتاجات

1- بعد تشكيل المجلس التأسيسي العراقي، تم إقرار قانون انتخاب مجلس النواب العراقي، ومن هنا أخذت المجالس النيابة العراقية تترى بتشكيلاتها الانتخابية اللاحقه أثناء المدة (1925 – 1933).
2- النظام البرلماني كان قائماً على أساس وجود هيئات سياسية ثلاث، تسهم مجتمعة في ممارسة السلطة، متمثلة أولاً برئيس الدولة، وثانياً بالوزارة (السلطة التنفيذية)، ومن ثَمَ البرلمان (السلطة التشريعية).
3- النظام البرلماني في العراق، كان مبنياً على العلاقة المتدرجة في التبعية بين الهيئات السياسية الثلاث، مجلس نواب مسؤول أمام الوزارة، ووزارة مسؤولة أمام الملك، الذي ركز جميع السلطات بين يديه.
4- النظام البرلماني من المفترض أنَّ يقوم على أساس سيادة البرلمان، إلا أنَّ الأمر لم يكن كذلك في العراق، فقد كان مجلس النواب أضعف من أنَّ يقف أمام السلطة التنفيذية.
5- مجلس النواب كان عاجزاً عن تحريك المسؤولية القانونية أمام الوزارة، وهذا ما رأيناه في المجالس النيابية الأربعة التي تشكلت أثناء المدة (1925 – 1933).
6- الأعضاء المعارضون في المجالس النيابية التي تشكلت أثناء تلك المدة، لم يكونوا من نوع واحد، وليس لهم أسلوب محدد في المعارضة، فضلاً عن أنَّ أهدافهم السياسية هي الأخرى لم تكن في اتجاه واحدة.
7- عمدَ عددٌ من الساسة العراقيين إلى تأليف الأحزاب السياسية (النيابية)، وهذا ما تمثل بحزب التقدم الذي أسسهُ عبد المحسن السعدون، وحزب الشعب الذي ألفهُ ياسين الهاشمي، لأجلِ القيام بتأييد عمل منهاج

الوزارات التي كلفوا بتشكيلها أبان تلك المدة، مع الإشارة إلى أنَّ كلا الحزبين كانا يسيران في منهاج سياسي واحد متشابه بالغرض.

الهوامش

1- فيصل الأول: (1883- 1933) ولد في الطائف وهو أحد أبناء الشريف حسين بن علي، أنتخب نائباً في مجلس المبعوثان العثماني عام 1912، ثم شارك في الثورة العربية ضد القوات العثمانية عام 1916. نودي به ملكاً على سوريا عام 1920، إلا أنه أزيح عن منصبه بعد احتلال فرنسا لسوريا، ومن ثم تم تتويجه من قبل الإدارة البريطانية ملكاً على العراق عام 1921، توفي في سويسرا ودفن في بغداد ، ينظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، مؤسسة العارف للمطبوعات ، بيروت ، 2013 ، ص 461- 462.

2- لمعرفة تفاصيل تشكيل ومهام المجلس التأسيسي العراقي ، ينظر: محمد مظفر الأدهمي ، المجلس التأسيسي العراقي، مطبعة السعدون، بغداد ، 1976؛ أمجد خضير رحيم محمد، المجلس التأسيسي العراقي والمهام المنوطة بهِ (1922-1924) ، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، المجلد (11)، العدد (43) ، الجزء (22) ، 2020.

3- نزار توفيق سلطان حسو ، الصراع على السلطة في العراق الملكي (دراسة تحليلية في الإدارة والسياسية) ، دار آفاق عربية، بغداد ، 1984، ص 41.

4- لمعرفة تفاصيل المعاهدة، ينظر: فاروق صالح العمر ، المعاهدات (العراقية – البريطانية) وأثرها في السياسة الداخلية 1922 – 1948 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1977 ، ص 27 – 91.

5- كان الدستور العراقي مكوناً من مائة وثلاثة وعشرين مادة، وكانت موزعة على مقدمة وعشرة أبواب، وقد خُصصَ الباب الثالث للسلطة التشريعية. لمعرفة تفاصيل ذلك، ينظر: القانون الأساسي العراقي لعام 1925، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1924، ص 30. وتجدر الإشارة هنا أنهُ على الرغم من مصادقة المجلس التأسيسي العراقي على لائحة القانون الأساسي، إلا أنَّ نشرها كان قد تأخر حتى الحادي والعشرين من آذار 1925، وذلك بسبب الضغط البريطاني، لأجلِ الحصول على امتياز النفط في العراق، إذ أنَّ نشرهِ سوف يعني عدم شرعية ابرام ذلك الامتياز دون المصادقة عليه في مجلس النواب، علماً أنَّ التوقيع على امتياز النفط كان قد تم في الرابع عشر من آذار 1925، ينظر: منذر الشاوي ، القانون الدستوري ، مطبعة شفيق ، بغداد ، 1972 ، ص 233.

6- مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، 1924 ، ج 1 ، ص 5 ؛ جريدة الاستقلال في 27 آذار 1924.

7- عبد الزهرة الجوراني ،الحياة البرلمانية في العراق 1939 – 1945 (دراسة تاريخية) ، دار الشؤون القافية العامة ، بغداد ، 2004، ص 11- 12.

8- جريدة الوقائع العراقية ، العدد (632) في 22 تشرين الأول 1924.

9- قانون انتخاب مجلس النواب ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1924 ، المادة الثامنة ، ص 30.

10- فائز عزيز أسعد ، انحراف النظام البرلماني في العراق ، مطبعة السندباد ، بغداد ، 1984 ، ص 21 ؛ قانون انتخاب مجلس النواب ، المصدر السابق ، ص 30.

11- فائز عزيز أسعد ، المصدر السابق ، ص 26.

12- المصدر نفسه ، ص 28.

13- المصدر نفسه ، ص 29.

14- قانون انتخاب النواب ، المصدر السابق ، ص 30.

15- القانون الأساسي العراقي لعام 1925 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1944 ، المادة (32) ، ص 32.

16- المصدر نفسه ، المادة (36) ، ص 33.

17- المصدر نفسه ، المادة (39) ، ص 34.

18- عبد المحسن السعدون (1897- 1929): ولد في لواء المنتفك، درس العسكرية في اسطنبول فتخرج ضابطاً، وبعد عودته إلى العراق تقلد مناصب وزارية عدة في الوزارات التي شكلها عبد الرحمن النقيب، ومن ثَمَ كلف بتشكيل أربع وزارات خلال المدة (1922-1929)، أقدمَ على الانتحار عام 1929، بعد أنَّ ترك وصيته مسوغاً فيها سبب اقدامه على الانتحار، ينظر: مير البصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، رياض الريس للتأليف والنشر ، بيروت ، 1986 ، ص 67.

19- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1988 ، ج 2 ، ص 18.

20- رشيد عالي الكيلاني: ولد في بغداد عام 1892، أكمل دراسته الأولية في بغداد عام 1911، ثم أكملَ دراسة الحقوق في اسطنبول عام 1915، وأصبح وزيراً للداخلية عام 1921، ثم كلف بتشكيل الوزارة الأولى عام 1932، ورئيساً لحكومة الدفاع الوطني عام1941، ينظر: قيس جواد علي الغريري ، رشيد عالي الكيلاني ودورة في السياسة العراقية (1892-1965) ، شركة الحوراء ، بغداد ، 2011.

21- صبيح نشأت (1883-1929): درس العلوم العسكرية وعمل ضابطاً في الجيش العثماني، شغل مناصب وزارية عدة في الوزارات التي شكلها عبد الرحمن النقيب وعبد المحسن السعدون وجعفر العسكري، مرض وتوفي في اسطنبول، ينظر: حميد المطبعي ، موسوعة أعلام وعلماء العراق ، مؤسسة الزمان للصحافة والنشر ، بغداد ، 2011 ، ج 1 ، ص 390.

22- حكمت سليمان (1889 - 1964): ولد في بغداد، وبعد أن أنهى دراسة الإعدادية سافر إسطنبول وأكمل دراستهُ الجامعية، وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى عاد إلى العراق فشغل عدة مناصب وزارية، منها وزيراً للمعارف عام 1925، ووزيراً للعدلية عام 1928، ثم وزيراً للداخلية في وزارة رشيد عالي الكيلاني عام 1933، وكلف بتشكيل وزارتهِ الوحيدة في التاسع والعشرين من تشرين الأول 1936على أثر انقلاب بكر صدقي، ترك السياسة بعد فشل

حركة مايس عام 1941، توفي ودفن في بغداد، ينظر: عكاب يوسف الركابي ، حكمت سليمان ودورهُ في السياسة العراقية حتى عام 1936 ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب – جامعة البصرة ، 2005 ؛ حسن لطيف كاظم الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ص241–242.

23- عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص 93 – 94.

24- المصدر نفسه ، ص 117.

25- حسين جميل ، الحياة النيابية في العراق (1925–1946) وموقف جماعة الأهالي منها ، الأديب البغدادية ، بغداد ، 1983 ، ص 132.

26- جعفر العسكري (1886– 1936): ولد في بغداد، أصله من قرية عسكر في لواء كركوك، درس العسكرية في اسطنبول وتخرج ضابطاً، ثم شارك في الثورة العربية ضد الدولة العثمانية عام 1916، أصبح وزيراً للدفاع عام 1920، ساهم بتأسيس الجيش العراقي، كلف بتشكيل وزارتين، تم قتله بأمر من بكر صدقي أثناء قيامه بالانقلاب العسكري عام 1936، ينظر: علاء جاسم محمد ، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام 1936 ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 1987.

27- عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص 147.

28- حسين جميل ، المصدر السابق ، ص 133.

29- عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص 169 – 170.

30- عبد العزيز القصاب (1882– 1905): ولد في بغداد وهو من عائلة أصلها من الأنبار، أكمل دراسته في بغداد واسطنبول، وبعد عودته عمل في وظائف حكومية عدة، ومن ثم عين بمناصب وزارية عديدة، كما تسلم منصب رئاسة مجلس النواب لثلاث دورات، فضلاً عن انتخابه نائباً عن بغداد، ينظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 389.

31- جريدة الوقائع العراقية ، العدد (617) في 23 كانون الثاني 1928؛ عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص 189 – 190.

32- المصدر نفسه ، ص 252.

33- لمعرفة تفاصيل تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقة بمعاهدة عام 1922، ينظر: عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، الرافدين ، بيروت ، 2013 ، ص 73 – 95 ؛ فاروق صالح العمر ، المصدر السابق، ص 217– 239.

34- توفيق السويدي (1892–1968): ولد سليمان توفيق يوسف السويدي في بغداد، درس القانون في بغداد واسطنبول، وبعد عودته إلى بغداد عين في وظائف حكومية عدة، ثم استوزر في مناصب وزارية عديدة، وكلف بتشكيل ثلاث وزارات، وانتخب نائباً عن ألوية عراقية عدة، وبعد الاطاحة بالنظام الملكي اعتقل وحكم علية بالمؤبد،

ومن ثم أعفي عنه واطلق صراحه عام 1961، فأقام في بيروت منذ عام 1962 حتى وفاته عام 1968، فتم نقل جثمانه إلى بغداد فدفن فيها، ينظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 147-148.

35- كان الملك فيصل الأول راغب بشكل كبير في تبديل وزارة توفيق السويدي بوزارة ثانية غيرها، ولا سيما بعد فضيحة التعرفة الكمركية، وعدم السماح لتوفيق السويدي بالسفر إلى خارج العراق على نفقة الدولة، فطلب الملك من رشيد عالي الكيلاني في أنَّ يبحث له عن سند قانوني يمكنه اجراء هذا التبديل، للتفاصيل أكثر، ينظر: عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص 251- 253.

36- ناجي السويدي (1882 - 1949): ناجي إبراهيم ناجي يوسف نعمان السويدي، ولد في بغداد، وبعد أن أنهى دراسته الأولية، سافر وأكمل دراسته العالية في الحقوق في إسطنبول عام 1905، تقلد مناصب عديدة في الدولة العثمانية، وبعد عودتهِ إلى العراق عين بمناصب وزارية عدة، وكلف بتشكيل الوزارة بعد انتحار عبد المحسن السعدون عام 1929، انتخب عضواً في المجلس التأسيسي عن لواء بغداد عام 1924، وانتخب نائباً في دورات نيابية عدة, توفي في بغداد، ينظر: سعيد شخير سوادي الهاشمي ، ناجي السويدي ودوره السياسي في العراق ، (1882- 1942) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد- جامعة بغداد ، 1990؛ حسن لطيف كاظم الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 613- 614.

37- حسين جميل ، المصدر السابق ، ص 136.

38- نوري السعيد (1888- 1958) : محمد نوري بن سعيد أفندي، ولد في بغداد، درس العسكرية في بغداد ومن ثم في اسطنبول فتخرج ضابطاً في عام 1906، شارك مع الشريف حسن حينما قامت الثورة العربية عام 1916، ثم عاد إلى بغداد عام 1921، فعين في مناصب وزارية عدة كما كلف بتشكل أربعة عشرة وزارة خلال العهد الملكي، تم قتله على إثر قيام ثورة 14 تموز 1958، ينظر: مير البصري ، المصدر السابق ، ص 130.

39- حسين جميل ، المصدر السابق ، ص 136.

40- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج 3 ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1988 ، ص 19.

41- المصدر نفسه ، 67.

42- المصدر نفسه ، ص 68.

43- المصدر نفسه ، ص 139.

44- المصدر نفسه ، ص 166.

45- عصبة الأمم: تعد أول منظمة دولية تم تأسيسها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وكان مقرها في مدينة جنيف، وكانت تهدف إلى منع نشوب الحروب، وتسوية المنازعات الدولية، فضلاً عن الحد من انتشار الأسلحة العسكرية، تم حل مجلس العصبة على إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية وتشكيل منظمة الأمم المتحدة بديلاً عنها عام 1946،

ينظر: آلن بالمر ، موسوعة التاريخ الحديث ، ترجمة: سوسن فيصل الساهر ويوسف محمد أمين ، دار المأمون للترجمة والنشر ، بغداد ، 1992 ، ج 1 ، ص 52.

46- لمعرفة تفاصيل المعاهدة، ينظر: عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، ص 205 – 274؛ فاروق صالح العمر ، المصدر السابق ، ص 243 – 346.

47- عبد الرزاق الحسني ، ج 3 ، 205.

48- المصدر نفسه ، ص 207.

49- المصدر نفسه ، ص 211.

50- حسين جميل ، المصدر السابق ، هامش ص 137.

51- ناجي شوكت (1893–1980): ولد وأكمل دراسته في بغداد، ومن ثم واصل دراسته العليا في اسطنبول، وبعد أنَّ عاد إلى العراق عام 1919، عين في وظائف حكومية عدة، ومن ثم تسلم مناصب وزارية عديدة، وكلف بتشكيل الوزارة لمرة واحدة فقط عام 1932، فضلاً عن انتخابه لمرتين نائباً عن بغداد، توفي ودفن في بغداد، ينظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 615.

52- عبد الرزاق الحسني ، ج 3 ، ص 211.

53- المصدر نفسه ، ص 214.

54- جميل الوادي: ولد في بغداد عام 1891، درس الحقوق في اسطنبول وعمل هناك مدعياً عاماً، عاد إلى العراق في عام 1920، فعين في مناصب قضائية عدة ، ثم وزيراً للعدلية في وزارة ناجي شوكت عام 1932، وعين من بعد ذلك مديراً عاماً للبريد والبرق، ينظر: حميد المطبعي ، المصدر السابق ، ص 157.

55- جريدة العالم العربي ، العدد (2659) في 10 تشرين الثاني 1932.

56- القانون الأساسي العراقي ، المصدر السابق ، المادة (40) ، ص 35.

57- عبد الرزاق الحسني ، ج 3 ، 224.

58- جميل المدفعي (1809–1958): جميل محمد عباس، ولد في لواء للموصل، درس العسكرية في بغداد واسطنبول فتخرج ضابطاً في سلاح المدفعية عام 1911وبعد عودته تقلد وظائف عسكرية ومدنية عدة، منها مناصب وزارية عديدة، وما بين عامي 1933و1953 ألف سع وزارات، فضلاً عن انتخابه لرئاسة مجلسي النواب والأعيان، توفي في بغداد، ينظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 190.

59- عبد الرزاق الحسني ، ج 3 ، ص 228.

60- المصدر نفسه ، ص 227.

61- رستم حيدر (1898–1940): ولد محمد رستم بن علي حيدر في بعلبك في لبنان، أكمل دراسته في جامعة السوربون في باريس، عمل مستشاراً للملك فيصل الأول حتى عام 1921، ثم عين رئيساً للديوان الملكي، اختاره

نوري السعيد وزيرا للمالية في الوزارتين اللتين شكلهما في عامي 1938و1939، قتل من قبل الشرطي حسين فوزي توفيق عام 1940، ينظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 277.

62- عبد الرزاق الحسني ، ج 3 ، ص 231.

63- عبد الرزاق الحسني ، ج 3 ، ص 232.

64- الأمير غازي (1912-1939): ولد في مدينة مكة المكرمة، وهو الولد الوحيد للملك فيصل الأول، درس في كلية هارو البريطانية عام 1926، ومن ثم عاد إلى العراق عام 1928 والتحق بالمدرسة العسكرية فتخرج منها برتبة ضابط عام 1932، ثم ارتقى العرش بسم غازي الأول بعد وفاة والده في الثامن من أيلول 1933، كان ذا نفس وطني وقومي، وشديد الكره للبريطانيين، كما لم يكن على وفاق لا مع عبد الاله شقيق زوجته، ولا مع نوري السعيد، قتل عام 1939 ولم يزل موضوع قتلهِ غامضاً حتى اليوم، ينظر: علاء جاسم محمد الحربي ، رجال العراق الملكي، دار الحكمة ، لندن ، 2004 ، ص 19-21.

65- عبد الرزاق الحسني ، ج 3 ، ص 325.

66- القانون الأساسي العراقي ، المصدر السابق ، ص 13.

67- ذكر ناجي شوكت في مذكراته الآتي: "**أخذت الاتصالات والاجتماعات تتوالى بين رجال السياسة، وكل منهم يريد أنَّ يصبح صاحب الكلمة العليا والرأي المسموع. وأنتهز الاخائيون هذهِ الفرصة فحاولوا السيطرة على البلاد، فالملك لا يزال صبياً فيمكن استمالتهِ إلى جانبهم بيسر، والسلطة التنفيذية ما تزال في أيديهم ولم يبقى أمام طموحهم إلا السلطة التشريعية، فأرتأوا أنَّ يكون لهم الأكثرية المطلقة فيها، وهذا لا يتحقق إلا إذا استصدرت الوزارة إرادة ملكية بحل مجلس النواب ... ولم يكن بقية الساسة في غفلة من هذا الأمر، فتعددت الاجتماعات فيما بينهم واستطاعوا أنَّ يقنعوا الملك بسخافة حل مجلس النواب**". نقلاً عن: ناجي شوكت ، سيرة وذكريات – ثمانين عاماً (1894 – 1974) ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 1990 ، ج 1 ، ص 244- 245.

68- نقلاً عن: عبد الرزاق الحسني ، ج 3 ، ص 331.

69- علي جودت الأيوبي (1885-1969): ولد في لواء الموصل واكمل فيها الابتدائية، ثم درس في الرشدية العسكرية في بغداد، عين في عدة مناصب وزارية، ورئيساً للديوان الملكي، وكلف بتشكيل الوزارة في الأعوام 1934و1949و1957، عاش ردحاً من الزمن في بيروت بعد قيام ثورة 14 تموز 1958، ينظر: حميد المطبعي ، المصدر السابق ، 556.

70- عبد الرزاق الحسني ، ج 3 ، ص 332.

Source list

First - government publications:

1- The Iraqi Basic Law of 1925, Government Press, Baghdad, 1944, Article (32).
2- The House of Representatives Election Law, Government Press, Baghdad, 1924, Article Eight.
1-Memoirs of the Iraqi Constituent Assembly, Dar Al-Salam Press, Baghdad, 1924, Vol. 1.

Second - Arabic and Arabized books:

1- Alan Palmer, Encyclopedia of Modern History, translated by: Sawsan Faisal Al-Saher and Yusef Muhammad Amin, Dar Al-Ma'moon for Translation and Publishing, Baghdad, 1992, Part 1.
2- Hussein Jamil, Parliamentary life in Iraq (1925-1946) and the position of the people's group towards it, Al-Adeeb Al-Baghdadiyah, Baghdad, 1983.
3- Abd al-Razzaq al-Hassani, Iraq under the Treaties, Al-Rafidain, Beirut, 2013.
4- Abd al-Razzaq al-Hassani, History of the Iraqi Ministries, House of Cultural Affairs, Baghdad, 1988, Part 2.
5- Abd al-Razzaq al-Hassani, History of the Iraqi Ministries, House of Cultural Affairs, Baghdad, 1988, Part 3.
6- Alaa Jassem Muhammad, Jaafar al-Askari and his political and military role in the history of Iraq until 1936, Arab Vigilance Library, Baghdad.
7- Alaa Jassim Muhammad Al-Harbi, Royal Iraq Men, Dar Al-Hikma, London, 2004.
8- Farouk Saleh Al-Omar, Treaties (Iraqi-British) and their Impact on Domestic Politics 1922-1948, Al-Hurriya Press House, Baghdad, 1977.
9- Fayez Aziz Asaad, The Deviation of the Parliamentary System in Iraq, Sinbad Press, Baghdad, 1984, p. 21; House of Representatives Election Act.
10- Qais Jawad Ali Al-Ghariri, Rashid Ali Al-Kilani and a course in Iraqi politics (1892-1965), Al-Hawraa Company, Baghdad.
11- Muhammed Muzaffar Al-Adhami, The Iraqi Constituent Assembly, Al-Saadoun Press, Baghdad, 1976.
12- Munther Al-Shawi, Constitutional Law, Shafiq Press, Baghdad, 1972.
13- Naji Shawkat, Biography and Memories - Eighty Years (1894 - 1974), Arab Vigilance Library, Baghdad, 1990, Part 1, pp. 244-245.
14- Nizar Tawfiq Sultan Hesso, The Struggle for Power in Royal Iraq (An Analytical Study in Administration and Politics), Arab Horizons House, Baghdad, 1984.

Third - theses and university dissertations:

1- Saeed Sakhir Sawadi Al-Hashemi, Naji Al-Suwaidi and his political role in Iraq, (1882-1942), master's thesis (unpublished), Ibn Rushd College of Education - University of Baghdad, 1990; Hassan Latif Kazem Al-Zubaidi.
2- Akab Yousef Al-Rikabi, Hikmat Suleiman and his role in Iraqi politics until 1936, PhD thesis (unpublished), College of Arts - University of Basra, 2005.

Fourth - Research and Studies:

1- Amjad Khudair Rahim Muhammad, The Iraqi Constituent Assembly and the tasks entrusted to it (1922-1924), Journal of Historical and Civilizational Studies, Volume (11), Issue (43), Part (22), 2020.

Fifth - Historical and political encyclopedias:

1- Hassan Latif Kazem Al-Zubaidi, Encyclopedia of Iraqi Politics, Al-Arif Publications Foundation, Beirut, 2013.
2- Hamid al-Mutaba'i, Encyclopedia of Iraq's Notables and Scholars, Al-Zaman Foundation for Press and Publication, Baghdad, 2011, Part 1.
3- Mir Al-Basri, The Signs of Politics in Modern Iraq, Riyad Al-Rayyes for authoring and publishing, Beirut, 1986.
4- Encyclopedia of Modern History, translated by: Sawsan Faisal Al-Saher and Yusef Muhammad Amin, Dar Al-Ma'moon for Translation and Publishing, Baghdad, 1992, Part 1.

Sixth: Newspapers:

1- Al-Istiqlal Newspaper: Al-Istiqlal Newspaper on March 27, 1924.
2- The Iraqi Gazette: Issue (632), October 22, 1924.
3- The Iraqi Gazette: Issue (617), January 23, 1928.
4- Al-Alam Al-Arabi Newspaper: Issue (2659), November 10, 1932.